الطائفية في الوطن العربي (٣)

وحش الطائفية في مصر

أحمد الخميسي

على سبيل التذكير

متى ظهرت الطائفيةُ في مصر؟ وأين تَكْمن جذورُ انفجارها المتكرِّر، ولاسيَّما في العقود الأخيرة؟ أوْ: متى اختفت الطائفيةُ في مصر؟ وأين تكمن جذورُ الوئام القومي بأبعاده الدينية والاجتماعية؟

الملاحَظ أنّ حدّة الظاهرة الطائفية في تاريخ مصر لم تختفِ إلاّ في اللحظات التي شهدتْ فيها مصرُ مشروعًا قوميّاً عامّاً للنهضة: حدث ذلك في عهد محمد علي؛ وفي عهد حفيده الخديوي إسماعيل الذي كان أولَ مَنْ عَيَّن وزيرًا قبطيّاً؛ ثم خلال ثورة ١٩؛ وأخيرًا في مرحلة عبد الناصر.

ـ فلنذكِّرْ بأنّه في سنوات الاحتشاد لثورة ١٩، وتأهُّب الشعور الوطني لها، وَقَفَ الشيخ محمد عبد المطّلب عامَ ١٩١١ يَخْطب في حشدٍ كبيرٍ من المسلمين يحتفلون بعيد رأس السنة القبطية قائلاً لهم: «كلانا على دينٍ به هو مؤْمن . ولكنّ خذلانَ البلادِ هو الكفر!»

ـ ولنذكِّرْ بأنّ سلامة موسى، في كتابه **تربية سلامة موسى**، أورد أنّه كان من القبط كاهنٌ معروفٌ هو القسيس سرجيوس، الذي كان لا يبالي أن يكرِّر أنّه «إذا كان استقلالُ المصريين يحتاج إلى التضحية بمليون قبطي، فلا بأس من هذه التضحية.» وحين قرّر القسّ سرجيوس عام ١٩٤٩ خوضَ المعركة الانتخابية، لم يكن معه مليمٌ واحد، فخرج وراءه الناسُ من كل الطوائف يؤيِّدونه هاتفين في الشوارع: «مِنْ غير فلوسْ. يا سرجيوس!»

ـ ولنذكِّرْ أنّه في سبتمبر عام ١٩٢٣، عند عودة سعد زغلول من منفاه، قال في أول خطابٍ له: «رصاصُ الإنجليز لم يميِّزْ بين قبطي ومسلم من أبناء مصر!»

همُّ التحرُّر الوطني، وإنجاز مشروع عامّ للنهضة، لم يَترك فرصةً للأديان لتُفرِّقَ الناس وقد صحّا هذا الشعورُ زمنَ عبد الناصر حينما كان المواطن يحسّ بأنّه مصري أولاً قبل أن يكون مسلمًا أو مسيحيّاً، وأنّ هويّته الوطنية والقومية تَسْبق هويتَه الدينية. إلاّ أنّ عهود النهضة التي انطوت على مشروع لسحرر والبناء لم تستطع أن تنتزع، وبشكلٍ نهائي، جذورَ الطائفية، بل كانت تخفِّف من حدّتها فحسب. ذلك أنّ المشروع القومي للنهضة والتحرُّر، الذي يَصْهر الناسَ معًا في بوتقةِ أملٍ كبيرٍ بالترقّي، هو عنصرٌ متحوّل، يَظْهر ويختفي، ليؤثِّر سلبًا أو إيجابًا في القضية وخلال ذلك تظلّ عناصرُ أخرى ثابتة، تغذّي الطائفية، وتنتهز أية فرصة للظهور بقوة من تلك العناصر الثابتة: الطابعُ الديني للدولة، والفقرُ، والجهلُ الذي لا تنمو في ظله ثقافةٌ (ناهيك عن ثقافة التسامح)، ثم وضعُ الأقلية وعلاقةُ الأغلبية بها فإذا تلاشى المشروعُ القومي للتقدم والتطور، تقدّمت العناصرُ الأخرى الثابتة ـ على انفرادٍ أو مجتمعةً ـ لتَنْهش وحدةَ الأمة

الدولة والدين

حتى عام ١٨٥٥، كان الأقباط محرومين من دخول الجيش، وكانوا يَدْفعون الجزية ثم صدر دستور١٩٢٣، بعد ثورة ١٩ الوطنية، يتضمّن كفالةَ المساواة للمصريين جميعًا بغضّ النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة. ومع ثورة يوليو، وضع عبد الناصر حجرَ الأساس لكاتدرائية البطرسية بالعبّاسية، تأكيدًا على التقاليد الوطنية العريقة

عام ١٩٧١ قام أنور السادات بالنصّ في المادة الثانية من الدستور على أنّ «الإسلام دينُ الدولة، ومبادئَ الشريعة الإسلامية المصدرُ الرئيسيُّ للتشريع » وكان نصُّ المادة قبل ذلك يخلو من «أل» التعريف التي أضافها السادات وفي واقع الأمر أصبح النصّ (بأل التعريف) تشريعًا دستوريّاً للفتنة الطائفية، أعقبه دعمُ السادات للجماعات الإسلامية، وإطلاقُ يدها لتصفية التيار الوطني وإنجازاتِ ثورة يوليو، تمهيدًا للتسوية السياسية الأميركية

وسرعان ما برزتْ آثارُ ذلك التشريع، عندما قام «مجهولون» عامَ ١٩٧٢ بإحراق كنيسة شُيِّدتْ من دون ترخيص في منطقة الخانكة بمحافظة القليوبية، فخرج الأقباطُ يحتجّون في مظاهرة وسرعان ما أخذتْ تَشْحب إنجازاتُ ثورة ١٩ وثورة يوليو الفكرية، وفي

لا يمكن إنكارُ ما يعانيه الأقباط باعتبارهم أقليةً بين أغلبيـةٍ عمَّ فيـهـا فكرُ الإسـلام السـيـاسي المتطرّف.

مقدِّمتها مبدأُ «الدين لله والوطن للجميع» والتأكيدُ على أنّ «مصر للمصريين» ـ وهي دعوةُ أحمد لطفي السيِّد الذي كتب في ٥ فبراير ١٩٠٨ يقول: «إنّ مِنْ بيننا مَنْ لا ينفكّ يَفْخر بانتسابه للعرب الأولين، كأنما انتسابُه إلى الجنس المصري نقصٌ وعيب. كما أنّ منا مَنْ يفضّل الرابطةَ الدينية على رابطة الجنسية الوطنية فإنْ لم نُذْهبْ عنّا هذا التحلُّلَ، نَمَتْ أسبابُه، وفَشَتْ نتائجه »

وزاد السادات الطينَ بلّةً حين أعلن في أغسطس ١٩٧١ عن عزمه على إصدار قانون الردّة الذي يعاقِب بالإعدام كلَّ مرتدٍّ عن الإسلام! وأدرك الأقباط أنّ ذلك القانون سيعود بهم إلى وضع «أهل الذمة،» وصرّح البابا شنودة بأنّ «مشروع القانون يتنافى مع الدستور» لأنّه يستبعد أيَّ عقيدة أخرى غير الإسلام. وفي ٥ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الأقباط صيامًا امتدّ خمسة أيام احتجاجًا على مشروع القانون، فتراجعت الحكومةُ عن الأخذ به، وكتب مصطفى أمين في **أخبار اليوم** يقول:

«حمدتُ اللّه أنّ القانون الذي وافق عليه مجلسُ الدولة بإعدام المرتدّ عن الإسلام لم يَصْدرْ منذ سبعين عامًا فعندما أصدر قاسم أمين كتابَه **تحرير المرأة**، اتهموه بالارتداد عن الإسلام. وعندما أصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابَه **الإسلام وأصول الحكم**، اتهموه بالارتداد عن الإسلام. وعندما أصدر طه حسين كتابه **في الشعر الجاهلي**، اتهموه بالارتداد عن الإسلام »

لكنْ رغم تراجع الدولة، فإنّ مجردَ طرح القانون للنقاش كان بمثابة إشارةٍ إلى الجماعات الإسلامية بالموقف الرسمي المؤيِّد لها، الأمرُ الذي شجّعها على المزيد من النشاط. وتوالت بعد ذلك أحداثُ العنف فوقعتْ حادثةُ «كنيسة الخانكة» عام ١٩٧٢. وتلتها أحداثُ الزاوية الحمراء (منطقة شعبية في مصر) في ١٧ يونيو ١٩٨١، التي قُتل فيها حسب الإفادة الرسمية تسعةُ أقباط، أو نحو ثمانين قبطيّاً حسب تقدير الكثيرين، وأُحرقتْ فيها منازلُ الأقباط ومحلاّتُهم وادّعى أنور السادات أنّ المذبحة جرت بسبب «ماء غسيل وسخ ألقاه قبطيٌّ على عائلة مسلمة،» بينما كان الصراعُ يدور في الحقيقة حول قطعة أرض لبناءِ إمّا كنيسةٍ أو جامع! وفي ١٩٩٤ وقعتْ أحداثُ قرية صنبو بأسيوط، وقُتل فيها ١٣ مواطنًا وفي فبراير ١٩٩٦ وقعتْ حوادثُ مماثلة في كفر دميان بالشرقية وفي فبراير ١٩٩٧ اقتحم اثنان ساحةَ الصلاة في كنيسة مار جرجس بقرية أبو قرقاص بالصعيد، وأطلقا النارَ على الأقباط دون تمييز وشهدتْ مصرُ بعد ذلك أشدَّ ألوان العنف في أحداث قرية الكشح بالصعيد في أول أيام سنة ٢٠٠٠ وأسفرتْ عن مقتل نحو عشرين قبطيّاً

أنا مش طائفي...
وكل صاحباتي قبل الزواج كانوا شيعة!

وحش الطائفية في مصر

طَرحتْ تلك الأحداثُ، وما تلاها، حقيقةَ أنّ ما يُسمّى «النسيج الوطني المشترك» يتعرّض لأزمةٍ شديدة، وأنّ التغنِّي بالحديث عن «وحدة الوطن» أمرٌ لا يكفي للحفاظ على ذلك النسيج، كما أنّ رسائل المواساة والقبلات المتبادلة بين شيخ الأزهر والبابا لم تعد مجدية وقد صَفعتْ أحداثُ الإسكندرية المؤسفة في أكتوبر ٢٠٠٦ بحجم الأزمة التي نَزفتْ بدماء القتلى من الجانبيْن، وبتحطيم الكنائس والهجوم عليها بالجنازير والخناجر. وبيّن ذلك كلُّه، بما لا يدع مجالاً للشكّ، أنّ مصر تواجه منعطفًا خطيرًا، يتعمّق بمعدّلات سريعة، ويمتدّ من الريف والصعيد (المناطق الأكثر فقرًا وتدنِّيًا في نِسَبِ التعليم) إلى المدن المتنوِّرة والمتعلِّمة، وأنّ الحالة القومية تنحدر بمعدلٍ سريعٍ من الوطنية الجامعة إلى كهوف الانتماء الديني والتعصُّب الأعمى.

مطالب الأقباط

لا يُمْكن شخصًا لديه قليلٌ من الإنصاف أن يُنْكر ما يعانيه الأقباطُ باعتبارهم أقليةً بين أغلبية عمَّ فيها فكرُ الإسلام السياسي المتطرف ـ بدءًا من خُطَبِ الأئمة في الجوامع التي تحرِّض على الأقباط وتدعو إلى عدم مصافحتهم، وانتهاءً بالتشريعات الرسمية التي تكرِّس التمييز.

وللأقباط مطالبُ محددة، لا بدّ من الاستجابة لها لنزع فتيل الأزمة، وفي مقدّمتها:

ـ نزعُ خانة الديانة من البطاقات وجوازات السفر؛ ذلك لأنّ المواطنَ يُعرَّف بجنسيته لا بدينه.

ـ مساواة الأقباط بغيرهم في أوقات البثّ الإعلامي والتلفزيوني للطقوس الدينية.

ـ الإلغاءُ النهائي والكامل لكلّ القرارات التي تُلْزم الأقباطَ بالحصول على موافقة رئيس الجمهورية أو غيرِه لإصلاحِ دورةِ مياهٍ داخل كنيسة، أو ترميمِ كنيسة، وغيرِ ذلك.

ـ إعادةُ أراضي الوقف المسيحية إلى الأقباط.

ـ وقفُ كافة أشكال التمييز عند التعيين في الوظائف، وفي الترقية، وفي الوصول إلى المناصب الكبرى كالمحافظ والوزير، والمناصب الكبيرة في الشرطة والجيش والجامعات والمعاهد.

ـ وضعُ القوانين اللازمة التي تجرِّم وتعاقِب على «إثارة الكراهية» من على منابر الجوامع، وفي المدارس، وفي النظام التعليمي، وتطبيقُ ذلك.

ـ وضعُ مادة تاريخ في المدارس تَعتمد على حقيقة أنّ تاريخ مصر هو ضفيرةٌ من الكفاح المشترك لكلّ أبنائها، وأنّ تاريخ مصر إبداعُ المسلمين والأقباط **معًا**. كما ينبغي إدخالُ المراحل المسيحية في موادّ التاريخ، وهي المراحل التي لا تشير إليها مناهجُنا بحرفٍ واحد، بحيث ينشأ لدينا جيلٌ من الأطفال يدركون أنّ «الله الرحمن الرحيم» هو «الله محبة.»

إنّ معاناة الأقباط تعود إلى جوانب كثيرة، منها ضعفُ التمثيل السياسي لهم. ذلك أنّه ليس هناك سوى ٦ نواب أقباط في مجلس الشعب من أصل ٤٥٤ نائبًا، منهم واحدٌ منتخب وخمسةٌ معيَّنون. وليس هناك إلاّ وزيران قبطيان. كما أنّ الأقباط يعانون مناخًا من الكراهية المنحطّة، والتكفير، وانحيازِ الدولة الديني إلى الطرف الآخر. وكلُّ ذلك يشجِّع الكثيرين على التهجّم الإجرامي على الكنائس.

ولا شكّ في أنّ هناك عواملَ غيرَ دينية تكمن وراء الطائفية، وفي مقدمتها الفقرُ، والبطالةُ، وغيابُ المشروع الوطني، والجهل ولكنْ إذا كانت الدولة عاجزةً عن حلّ أيّ من تلك المشكلات، فإنّ بوسعها ـ مع ضغطٍ من المثقفين المستنيرين ـ أن تبدأ بالاستجابة لحقوق الأقباط ومطالبهم المتعلِّقة بالتمييز الديني. وإلاّ، فإنّ الطائفية، التي تتغذّى على الفقر والجهل المتزايديْن، سوف تصبح وحشًا تُطعمه قوًى داخليةٌ وخارجيةٌ، ليصبح قادرًا على ابتلاعِ ما تبقّى من مصر!

القاهرة

د. أحمد الخميسي

ناقد أدبي، وصحافي، ومراسل الآداب في مصر